



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

Turkey and the policy of Western military alliances

تركيا وسياسة الأحلاف العسكرية الغربية

Assis. Prof. Dr. Ibtesam Hmud Mohammed

أ.م.د. ابتسام حمود محمد

Assis. Lec. Mutaz Hamed

م.م. معتز حميد

E-mail: fara_arts@ tu.edu.iq

Article info.

Article history:

-Received

-Accepted

Keywords:

- Turkey

- Alliances

- Military

Abstract: Turkish leaders tried to adopt Western political, social and economic life milestones, the traditional hostility between Russia and Turkey and the recent fear of Russian ambitions to establish military bases on the Black Sea Straits and claim Bakars and Ardahan, was paid to beware of the Soviets and the coalition against him and Mnesbth hostility, but the severe economic crisis experienced by Turkey, the impact of the Second World War gave the opportunity for the Soviets to put pressure on Turkey to achieve its political benefits in, especially as it came out of the war victorious after his dominance on the Eastern European countries and the imposition of political model which has brought the situation between Turkey and the United States in the coalition against the Communist bloc, because the two countries agree on the anti-Soviet Union, communism, which were opposed by the United States and work to eliminate them, fearing for its existence capitalist, contradict concepts ideological Soviet with the religion of Islam in Turkey, which embraced by 99% of the Turk people, Moreover, Turkey's desire to strengthen military defenses and territorial unity may It pushed Turkey to join the Western military blocs.

The circumstances that surrounded Turkey is invited by to be the most enthusiastic of the alliance with the United States against the communist bloc,

the traditional animosity old between them and the Soviet Union was for the accession of Turkey to the Western military alliances many results to both internal and external, in the domestic sphere was the most important results It is the emergence of the anti-communist movement in Turkey nationalist parties.

The adoption of Turkey on US aid to the emergence of major economic problems, as most of the economic crisis back to the economic policy pursued by the Turkish government after they relate to military Balohlav since the early fifties, was such crises cause in the absence of the public sector and the spread of bureaucracy in the administrative apparatus Turk was to link Turkey Balohlav Western military, has led the final nutshell to the United States intervention in the internal affairs of Turkey and represent that coup Twenty-seventh of May 1960 also introduced to the West interest in Turkey is increasing with the increase in activity of religious groups for fear of a return to religious teachings to them, but in spite of it all manage party National Salvation, a religious party that invades the Turkish countryside and attracts a membership of a large group of young people among the Turkish universities and institutions Alokhy.olo that Turkey were not to suffer from weakness in their economies, it would have pulled out of Western alliances, particularly since the alliances have lost military importance.

الخلاصة: حاول القادة الأتراك تبني معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية، كان العداء التقليدي بين روسيا وتركيا وخوف الأخيرة من الأطماع الروسية في إقامة قواعد عسكرية على مضائق البحر الأسود والمطالبة بقارص وأردهان، كان يدفعها إلى الحذر من السوفيت والتحالف ضده ومناصبته العداء، إلا إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا أثر الحرب العالمية الثانية أعطت الفرصة للسوفيت للضغط على تركيا لتحقيق المنافع السياسية فيها، خاصة وأنه خرج من الحرب منتصراً بعد هيمنته على دول أوروبا الشرقية وفرض نموذجها السياسي عليها وقد جمع الموقف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في التحالف ضد الكتلة الشيوعية، فالدولتان تتفق على معاداة الاتحاد السوفيتي ، فالشيوعية التي تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل للقضاء عليها خوفاً على كيانهما الرأسمالي، تتناقض مفاهيمها

الايولوجية السوفيتية مع الدين الإسلامي في تركيا الذي يعتنقه 99% من الشعب الترك ، فضلاً عن ذلك فإن رغبة تركيا في تقوية دفاعاتها العسكرية ووحدها الإقليمية قد دفعت تركيا للانضمام إلى التكتلات العسكرية الغربية.

ان الظروف التي كانت تحيط بتركيا هي التي تدعوها لأن تكون اشد حماسا للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الكتلة الشيوعية ، فالعداء التقليدي القديم بينها وبين الاتحاد السوفيتي وقد كان لانضمام تركيا إلى الأحلاف العسكرية الغربية نتائج كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي المجال الداخلي كانت أهم النتائج هي ظهور الأحزاب القومية المناهضة للحركة الشيوعية في تركيا.

أدى اعتماد تركيا على المساعدات الأمريكية إلى بروز مشاكل اقتصادية كبيرة، حيث أن معظم الأزمات الاقتصادية تعود إلى السياسة الاقتصادية التي أتبعها الحكومة التركية بعد ارتباطها بالأحلاف العسكرية منذ بداية الخمسينيات، فكانت تلك الأزمات سبباً في غياب القطاع العام وانتشار البيروقراطية في الجهاز الإداري الترك وكان لارتباط تركيا بالأحلاف العسكرية الغربية، قد أدى بالمحصلة النهائية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لتركيا وتمثل ذلك بانقلاب السابع والعشرون من أيار 1960 كما أخذ اهتمام الغرب بتركيا يزداد مع ازدياد نشاط الجماعات الدينية خوفاً من عودة التعاليم الدينية إليها، ولكن بالرغم من ذلك كله أستطاع حزب الإنقاذ الوطني وهو حزب ديني أن يغزو الريف التركي ويستقطب في عضويته مجموعة كبيرة من الشباب في أوساط الجامعات التركية والمؤسسات الأخرى، ولو أن تركيا لم تكن تعاني من الضعف في اقتصادياتها لكانت قد انسحبت من الأحلاف الغربية، لاسيما وإن الأحلاف قد فقدت أهميتها العسكرية.

المقدمة:

يمثل الموقع الجغرافي لتركيا عاملاً مهماً وحاسماً في جميع أطوار تاريخها الطويل، فهي تتوسط ثلاث قارات مهمة، ومفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة أو تلك وفقاً للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وجغرافياً: فإن تركيا لا تنتمي إلى أية فئة جغرافية محددة، وتسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط والذي تطل من خلاله على آسيا وإفريقيا وأوروبا .

وهذه الإطلالة ليست بالمعنى الجغرافي إنما بالمعنى الحيوي للموقع⁽¹⁾، فهي ممر بحري وجوي وبري بين تلك القارات، وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات أدى جمع تركيا عضوية أكثر من

منظمة بين الشرق والغرب في وقت واحد إلى القول بأنها جسر واقعي أدى إلى بلورة خيارات جديدة تبعاً لهذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار، ورغم الخيار الاستراتيجي، الذي رسمه أتاتورك لتركيا نحو الارتباط بالغرب إلا أن تركيا الإسلامية طبقاً لحقائق التاريخ والجغرافية والدين جعلت الغرب ينظر على الدوام إلى التعامل معها في إطار الدور الوظيفي لأمنه واستراتيجيته، في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى انضمامها إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية في وقت واحد، فتركيا عضو في الحلف الأطلسي والمجلس الأوروبي وتسعى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي .

ومن هنا تتأتى أهمية موضوع الدراسة، قسم إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، تضمن المبحث الأول أهمية الأحلاف العسكرية الغربية في السياسة التركية والأسباب التي دعت تركيا إلى الانضمام إلى تلك الأحلاف، وجاء المبحث الثاني ليلسط الضوء على أهداف السياسة الأمريكية في دفع تركيا لدخول حلبة الأحلاف العسكرية الغربية بغية مواجهة الكتلة الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفيتي، أما المباحث الثلاثة الأخرى فقد خصصت لدراسة كل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) 1949، والحلف البلقاني 1953، ومنظمة المعاهدة المركزية (السنسو) أو ما يسمى بحلف بغداد عام 1955 قبل قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق .

أما الخاتمة فقد أوضحت مجمل النتائج التي توصلت إليها بشأن موضوع البحث تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

أولاً: أهمية الأحلاف العسكرية في منظور السياسة التركية:

كانت السياسة التركية تقوم على قاعدة واحدة لم تشذ عنها منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلا وهي اعتبار تركيا جزءاً لا يتجزأ من أوربا، فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حاول القادة الأتراك تبني معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية، واستطاع عصمت أينونو رئيس وزراء تركيا أن يعيد الثقة التامة بين تركيا والعلم الغربي⁽²⁾، ففي الوقت الذي شهدت فيه تركيا ضغطاً من جانب الاتحاد السوفيتي بغية تحقيق مكاسب إقليمية فيها، استطاعت تركيا الصمود بوجه المطالب السوفيتية بدعم وإسناد الدول الغربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وذلك من خلال المحادثات المباشرة في مؤتمر بوتسدام بين كل من ستالين وترومان وتشرشل عام 1945⁽³⁾.

أصبح واضحاً فيما بعد نتيجة للضغط السوفيتي على تركيا، إبقاء الجيش التركي في حالة من التأهب والاستعداد، الأمر الذي انعكس على استمرار النفقات وازدياد الوضع الاقتصادي للبلاد سوءاً، وبناءً على ذلك طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في الثاني عشر من آذار

1947 من الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدات إلى تركيا، فوافق الكونغرس في التاسع من أيار 1947 على منح تركيا مساعدات تقدر بـ(100) مليون دولار تتفق على تجديد تجهيزاتها العسكرية ونظام المواصلات لإنقاذ الاقتصاد الوطني، وقد كان العداء التقليدي بين روسيا وتركيا وخوف الأخيرة من الأطماع الروسية في إقامة قواعد عسكرية على مضائق البحر الأسود والمطالبة بقارص وأردهان، كان يدفعها إلى الحذر من السوفيت والتحالف ضده ومناصبته العداء، إلا إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا أثر الحرب العالمية الثانية أعطت الفرصة للسوفيت للضغط على تركيا لتحقيق المنافع السياسية فيها، خاصة وأنه خرج من الحرب منتصراً بعد هيمنته على دول أوروبا الشرقية وفرض نموذجها السياسي عليها⁽⁴⁾.

وفي المقابل وجدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مطالب الاتحاد السوفيتي على تركيا خطراً على مصالحها في شرقي البحر الأبيض المتوسط، فساندت الحكومة التركية ضد الأطماع السوفيتية، وأقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد تركيا بمساعدات اقتصادية وفق مبدأ ترومان أمام الاتحاد السوفيتي⁽⁵⁾.

جمع الموقف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في التحالف ضد الكتلة الشيوعية، فالدولتان تتفق على معاداة الاتحاد السوفيتي، فالشيوعية التي تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل للقضاء عليها خوفاً على كيانه الرأسمالي، تتناقض مفاهيمها الايدلوجية السوفيتية مع الدين الإسلامي في تركيا الذي يعتنقه 99% من الشعب التركي⁽⁶⁾، فضلاً عن ذلك فإن رغبة تركيا في تقوية دفاعاتها العسكرية ووحدتها الإقليمية قد دفعت تركيا للانضمام إلى التكتلات العسكرية الغربية⁽⁷⁾.

ثانياً: أهداف السياسة الأمريكية في انضمام تركيا للأحلاف العسكرية الغربية

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية أيماناً تاماً بصدق الولاء التركي لمبادئ السياسة الأمريكية وذلك ان تركيا رفضت بعد الحرب العالمية الثانية ان تبقى قابضة على نفسها وتدير في فلك السياسة البريطانية بغير وصاية الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما أخذ الخطر النازي يهدد تركيا عام 1941 أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (1933-1945) أن سلامة تركيا تهم الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يعتبرها الخط الأمامي للدفاع عن أمريكا، وإلى جانب ذلك فإن للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا أهمية لا يستهان بها، فهي تطل على ثلاث بحار وتتوسط دولاً تتبع لغارتين ولهما مصالح كبرى في مياهها وجزرها، مما يجعلها تمثل خطاً دفاعياً مشتركاً أمام الخطر السوفيتي إلى جانب العلاقات التي أقامتها تركيا مع حلفائها في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عما تمتلكه تركيا من جيشاً قوياً يتميز جنوده بالبسالة والشجاعة يبلغ تعدادهم 6500 جندي، فتركيا منذ ذلك الحين قد مثلت مصدر قوة للغرب خاصة

وأنها قد تبنت النظام الديمقراطي المعمول به في الغرب⁽⁸⁾، وقد وصف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من كانون الثاني 1952 أهمية انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في النقاط التالية⁽⁹⁾:

1- أن حماية أمن تركيا هو ضمان لمنافع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل بالتجارة والأسواق الاستهلاكية والاستثمارات المالية .

2- يعد انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي صيانة للسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق المتوسط، لأن هاتين المنطقتين لهما أهمية استراتيجية حيوية في تركيا .

3- سوف يؤدي انضمام تركيا للحلف الأطلسي إلى تعزيز قوة الجناح الشرقي لقيادة الحلف، وذلك عن طريق إيجاد قواعد استراتيجية حيوية في تركيا .

ولكن في الحقيقة إن الهدف الرئيسي الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لربط تركيا بحلف شمال الأطلسي هو جعل تركيا حلقة وصل لتكوين يأخذ على عاتقه في الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تحت أشرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهو أحد ملاحق معاهدة حلف شمال الأطلسي، مما يعني إمكانية مشاركة الولايات المتحدة في المعاهدة الفرنسية-البريطانية-التركية لعام 1937، وإيجاد معاهدات ثنائية مع الدول الثلاث وهي متلفة لدور تركيا الملأ في الدفاع عن أمن الشرق الأوسط، وبمعنى آخر حماية مصالحها البترولية ونقطة وثوب استراتيجية على المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، وينطبق ذلك أيضاً على الغرب فمصلحة الدول الغربية تقتضي ضم تركيا لحلف شمال الأطلسي وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط . كما أن تركيا بما تمتلكه من قوات عسكرية ضخمة، سوف تقوم بتقوية نظامها الديمقراطي والتعاون مع الغرب بفعالية، وسوف تركز جهودها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين⁽¹⁰⁾.

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية، فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار، فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي⁽¹¹⁾.

وعلى الرغم من مرور العلاقات التركية الأمريكية أحياناً بمراحل توتر لا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974 إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى وأمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10 كانون الثاني عام 1980 والتي

أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة، فقد سعت تركيا جاهدة إلى توطيد علاقاتها مع الغرب سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً، في حين لم تهتم بمسألة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ولا سيما العربية منها، إلا في فترات لاحقه⁽¹²⁾.

ثالثاً: تركيا وحلف شمال الأطلسي:

خلفت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في الدفاع عن استقلال الدول الأوروبية والمحافظة على توازن القوى فيها، وانتقل دور بريطانيا في تقديم المساعدات الاقتصادية لتركيا واليونان إلى الولايات المتحدة، ولذلك لدور خطر السوفيت من التسلل إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، كما إن الأوضاع السائدة في شرقي البحر الأبيض المتوسط اقتضت من الولايات المتحدة الأمريكية مهمة حماية تركيا واليونان⁽¹³⁾.

وتحت تلك الظروف أكد الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945-1953) في رسالة وجهها إلى الكونغرس الأمريكي في الثاني عشر من آذار 1947 ضرورة تقديم المساعدة للدول الحرة بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وأعلن عن مساعدة تركيا واليونان والدفاع عنهما وأوصى بأن تقدم الولايات المتحدة مبلغ 400 مليون دولار لكل من تركيا واليونان في نهاية شهر حزيران 1948⁽¹⁴⁾، مع إرسال مستشارين مدنيين وعسكريين أمريكيين إلى البلدين وتدريب الأتراك واليونانيين في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁵⁾.

وبمناسبة تصديق الكونغرس الأمريكي على مبدأ ترومان صرح رئيس الجمهورية التركية قائلاً: "إن المعونة الأمريكية لتركيا هي خطوة إيجابية للدفاع عن الديمقراطية، وإن العلاقات الودية بين تركيا والولايات المتحدة تساهم على ترسيخ النظام الديمقراطي في تركيا⁽¹⁶⁾".

وبناءً على ذلك، تم التوقيع على اتفاقية المعونة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في الثاني عشر من تموز 1947، والتي أصبحت تركيا بموجبها عرضة لقوانين تمرر من قبل الولايات المتحدة فضلاً عن التعديلات والقوانين التكميلية الأخرى، أي إن الحكومة التركية لم تكن لها الحرية في استخدام هذه المعونة إلا للأغراض التي تكمن في تعزيز القوات العسكرية التركية لحماية أمن واستقلال تركيا إلى جانب استقلال اقتصادها⁽¹⁷⁾.

فضلاً عن ذلك فإن الظروف التي كانت تحيط بتركيا هي التي تدعوها لأن تكون اشد حماساً للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الكتلة الشيوعية، فالعداء التقليدي القديم بينها وبين الاتحاد السوفيتي وخوفها من أطماعه في البوغاز ممر الاتحاد السوفيتي البحري إلى البحر المتوسط وتجدد المطالب السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية بقارص واردها وطلبها المشاركة في حماية البوغاز، كل ذلك كان يدفعها إلى الحذر من الاتحاد السوفيتي ومناصبته والتحالف

ضدها، إلى جانب ذلك إن الشعب التركي هو أبعد الشعوب عن الإيمان بالشيوعية، فإضافة إلى العداء القديم بين الأتراك والروس، إيمان الشعب التركي بدينه إيماناً يحميه من خطر الإلحاد الشيوعي، فقد جمع هذا الموقف بين تركيا وأمريكا فالدولتان تتفقان على معاداة روسيا، ومن هنا جاء اختيار تركيا لأن تسير في فلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بل غدت أعظم دول العالم تحمسا للسياسة الأمريكية⁽¹⁸⁾.

وفي الواقع إن برنامج مساعدة تركيا واليونان وفقا لمبدأ ترومان لم يدم لفترة طويلة، لأنه دخل تحت سيطرة "الإدارة الاقتصادية التعاونية" وذلك في شهر نيسان 1948، وبعد صدور برنامج إنعاش أوروبا، وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدة تركيا واليونان وبمبلغ (211,370,000) مليون دولار، مما ساعد على تخفيف العبء على كاهل الميزانية التركية، وأمكن توفير ما يزيد عن (44%) من المبالغ المخصصة في الميزانية للأغراض العسكرية وتوجيهها ناحية أخرى⁽¹⁹⁾. وهكذا نجحت الدبلوماسية التركية في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإقناعها بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط كأداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما استطاعت تركيا الانضمام إلى المجلس الأوروبي عام 1949، ولم يكتفي الساسة الأتراك بذلك، فعندما فاز قادة الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 اندفعوا بشدة نحو تبني معالم الفكر الغربي من سياسة اقتصادية وتطبيقها في تركيا، بهدف الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، اعتقاداً منهم إن الاتفاقيات الثنائية التي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ ترومان غير كافية للدفاع عن الأمن القومي التركي، على الرغم من اتجاهات المعارضة داخل حلف شمال الأطلسي⁽²⁰⁾.

شكل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 4 نيسان 1949 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والنرويج والدنمارك وأيسلندا والبرتغال وإيطاليا ونص الحلف على: " إن أي هجوم مسلح على أية دولة من هذه الدول، أو أية دولة أخرى في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر عدواناً عليها جميعاً، وتبعاً لذلك فهم يتفقون بأنه إذا وقع هذا الهجوم فإن كلا منهم طبقاً لحقوق الدفاع سوف يساعد الطرف الآخر في الحال مساعدة فردية أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى، وهذا العمل الذي يعتبر ضرورياً يتضمن استعمال القوة المسلحة وإعادة السلام والحفاظ عليه في منطقة شمال الأطلسي وينبغي أن يسجل الهجوم والتدابير التي اتخذت فوراً لدى مجلس الأمن على أن تلغى هذه التدابير التي اتخذت فوراً لدى مجلس الأمن عندما يتخذ المجلس الوسائل الضرورية لإعادة وحفظ السلام والأمن للدولتين"⁽²¹⁾.

وكان الانتماء إلى حلف شمال الأطلسي ليس مفتوحاً لبقية الدول وإن دخول أعضاء جدد إليه يتم بموافقة جماعية للدول المشتركة فيه، كما إن الدول المشتركة فيه لا يحق لها الانسحاب قبل مرور عشرين سنة على انتمائها⁽²²⁾.

استغلت تركيا النزاع الذي وقع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية في الخامس والعشرون من حزيران 1950 وتقدمت بطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يتضمن إرسال فرقة عسكرية إلى كوريا الجنوبية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وكان الدافع من وراء ذلك هو رغبة تركيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، لأنها طلبت من مجلس الحلف عام 1949 الاشتراك فيه، إلا إن بعض الدول الصغيرة في الحلف رفضت طلبها، ومنها الدول الإسكندنافية في حلف شمال الأطلسي، بحجة أن انضمام تركيا سوف يؤدي إلى إعادة تسليحها مما يترتب على ذلك أعباء اقتصادية طائلة، إضافة إلى ذلك إن انضمامها إلى الحلف سوف يؤدي إلى زيادة خطر الحرب مع الاتحاد السوفيتي⁽²³⁾.

ونتيجة للجهود الدبلوماسية المكثفة من قبل تركيا، وافقت رئاسة الأركان الأمريكية في ربيع عام 1951 على العضوية الكاملة لكل من تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي لخدمة الاستراتيجية الأمريكية، بعد أن رأت في اشتراك تركيا واليونان في الحلف من شأنه أن يقدم متراًساً للجناح الجنوبي الشرقي لقيادة قوات حلف الشمال الأطلسي بقيادة الجنرال أيزنهاور، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في الخامس عشر أيار 1951 على بريطانيا وفرنسا عضوية تركيا واليونان، وقد أعلن وزير الخارجية البريطاني في الرابع من تموز 1951 بأن حكومته لا تعارض انضمام تركيا واليونان وأردف قائلاً: "إن الحكومة البريطانية ترى بأن عضوية تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي هي الحل الأفضل"⁽²⁴⁾.

وأخيراً تم قبول انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في مؤتمر أوتوا بناءً على توصية مجلس الحلف في الحادي والعشرين من أيلول 1951 كعضوية كاملة، وقد أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة في الكونغرس الأمريكي في الخامس عشر من كانون الثاني 1952 بأن انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي لا يؤدي فقط إلى الحفاظ على أمنها فحسب، وإنما على أمن الغرب، وتعزز أهمية ذلك في النقاط التالية⁽²⁵⁾:

1. إن حماية أمن تركيا واليونان هي ضمان لمناخ الولايات المتحدة، إذ إن بضائعها سوف تغزو أسواق هاتين الدولتين.
2. إن انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي سوف يؤدي إلى صيانة السلم في حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط لأهمية موقعيهما الاستراتيجي في الدفاع عن العالم الحر.
3. تعزيز قوة الجناح الجنوبي الشرقي لقوات حلف شمال الأطلسي.

4. إن هاتين الدولتين تمتلكان قوات ضخمة تمتاز بالبسالة والشجاعة، وسوف تكرسان جهودهما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وسوف تتعاون بفعالية مع الغرب لسنوات عديدة وسوف تقومان بنقوية نظامهما الديمقراطي.

وبناءً على انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي أصبح لهما نصيب من المال المخصص لإنفاق مساعدات الدفاع المشترك، وقد تحدد هذا المبلغ بـ (1000) مليون دولار للدول الأعضاء في الحلف، يدفع منها (100) مليون دولار عند التوقيع على معاهدات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل عضو في الحلف، أما الباقي فيُدفع في حالة موافقة رئيس جمهورية الولايات المتحدة على برنامج الدفاع عن حلف شمال الأطلسي الذي عهد إلى لجنة الدفاع التابعة للحلف بإعداده⁽²⁶⁾.

وفي الثامن عشر من شباط نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، والذي وافق عليه المجلس الوطني التركي الكبير، وقد صرح رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس قرار أوتوا في حديث له قائلاً: "إن الحزب الديمقراطي سيعلق نصراً أثر كل مرة يفوز في الانتخابات فقد جاء قبولنا في حلف شمال الأطلسي عقب فوزنا في الانتخابات، سيحين يوم نجني فيه ثمار ما زرعنا"⁽²⁷⁾.

اجتمعت كل من روسيا وبلغاريا على انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي، وقامت بلغاريا بطرد ألف تركي من أراضيها على اعتبار أنهم من الغجر وردت تركيا على ذلك بقفل الحدود مع بلغاريا ولم تفتح إلا في شباط 1953، إلا إن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ساعدت تركيا في مقاومة الضغط الخارجي وبالأخص الضغط الروسي وترتب على ذلك أن أنشأ الحلف قيادة خاصة بجنوب شرق أوروبا تابعة له مركزها أزمير، بعد أن حصلت تركيا على تأكيدات بأن القوى الغربية ستحارب معها إذا لزم الأمر دفاعاً عن حدودها وبذلك اطمأنت تركيا إلى أنها أصبحت عضواً في "مجموعة الأمم الغربية"⁽²⁸⁾.

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، انصب تفكير الغرب على استمالة يوغسلافيا إليه وضمها لحلف شمال الأطلسي، إلا إن ذلك قوبل بمعارضة من جانبها، فضلاً عن معارضة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فالتجأ الغرب إلى إيجاد حل آخر يؤدي إلى التوفيق بين ظروف يوغسلافيا وظروف حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس أنشأ حلف البلقان بين تركيا ويوغسلافيا واليونان في الثامن عشر من شباط 1953⁽²⁹⁾.

رابعاً: تركيا وحلف البلقان:

وجدت دول حلف شمال الأطلسي فراغاً في الجناح الأيمن لقوات الحلف والذي يضم قسماً من دول البلقان، فأخذت تركز جهودها لتكوين حلف يضم دول البلقان ويوغسلافيا، بعد أن

عارضت الأخيرة الانضمام للحلف، وخاصة بعد أن انشقت يوغسلافيا من الكرملين منذ عام 1948، وأخذت تتعاون مع العرب وتعتمد على المعونات الأمريكية في حياتها الاقتصادية⁽³⁰⁾.

فضلاً عن ذلك، فإن العلاقات بين تركيا واليونان قد توثقت بعد انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، وقامت سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الدولتين لاسيما بعد زيارة نائب رئيس الوزراء اليوناني ووزير خارجيته تركيا في الثالث من شباط 1952، ورد عليه الزيارة وزير خارجية تركيا فؤاد كوبرلو في السادس والعشرون من نيسان 1952، كذلك قام ملك اليونان بزيارة تركيا في حزيران 1952 مؤكداً على ضرورة التعاون السياسي والعسكري بين البلدين والأهداف المشتركة بينهما فضلاً عن زيارات متبادلة للعديد من الهيئات العسكرية والبعثات والوفود بين البلدين التي كانت هدفها الأساسي المداولة حول موضوع الدفاع المشترك بين تركيا واليونان⁽³¹⁾.

أما بالنسبة ليوغسلافيا، فإن قادتتها منذ نهاية عام 1952 كانوا يشعرون بانعزال عسكري عن بقية الدول في البلقان، وقد رأوا أن خير وسيلة للابتعاد عن ذلك هو التقارب من تركيا واليونان، وقد حبذت الدول الغربية هذا التقارب كثيراً، لأنها كانت ترى ضم يوغسلافيا إلى حلف شمال الأطلسي وذلك عن طريق تركيا واليونان، وأشار الرئيس ترومان إلى ذلك صراحة عندما قال: "إن يوغسلافيا لها القابلية الآن لحماية نفسها، وإنها تستطيع إدامة السلم والأمن الدوليين في منطقة الأطلسي"⁽³²⁾، ويبدو أن الغرب أراد إتباع سياسة مرنة تجاه يوغسلافيا، حتى تكون حلقة وصل مع دول البحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل مناهضة السياسة السوفيتية.

ولتحقيق ذلك قامت سلسلة من الزيارات المتبادلة بين تركيا ويوغسلافيا، فقد قام وزير الخارجية التركية فؤاد كوبرلو بزيارة إلى يوغسلافيا في كانون الأول 1952، وكذلك وزير التجارة التركي الذي توصل إلى عقد اتفاق تجاري بين البلدين وفتح حساب جاري بين الدولتين بمقدار أربعين مليون دولار، فضلاً عن عدد من الزيارات التي تبادلتها البعثات العسكرية ووفود البلدين، استأنفت خلالها المحادثات والمذكرات في موضوع "اتفاق ثلاثي" يضم تركيا واليونان ويوغسلافيا للدفاع عن البلقان، يمكن أن يوسع إلى اتفاق رباعي يضم إيطاليا أيضاً، بعد حل مشكلة الخلاف حول منطقة "تريسته" بين إيطاليا ويوغسلافيا⁽³³⁾.

تمخضت عن تبادل الزيارات اجتماع لوزراء خارجية كل من تركيا واليونان ويوغسلافيا في كانون الثاني 1953 في بلغراد، تحدث فؤاد كوبرلو قائلاً: "إن التعاون بين الدول البلقانية الثلاث يتمخض عنه الدفاع المشترك عن هذا الجزء الحيوي من العالم"⁽³⁴⁾، وبعد انتهاء المباحثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه: "توحي هذه المحادثات إلى اتفاق كلي في وجهات النظر وخاصة في ميادين الأمن المشترك لهذه الدول"⁽³⁵⁾.

وأسفرت تلك الجهود في النهاية إلى إبرام الدول البلقانية الثلاث ميثاق دفاعي ثلاثي تم التوقيع عليه في أنقرة في الثامن والعشرون من شباط 1953 لمدة خمس سنوات⁽³⁶⁾، وقد وقعه

عن تركيا وزير خارجيتها فؤاد كوبورلو، وزير الخارجية اليوغسلافي الميسو(كوجه بوبوفيج) ونظيره الميسو(ستيفان ستيفانوبولوس) عن مملكة اليونان⁽³⁷⁾.

وقد جاء في ديباجة ذلك الميثاق "إيمان هذه الدول وإخلاصهم لمبادئ الأمم المتحدة وبموجبها تم الاتفاق على الأخذ بمبدأ التشاور فيما بينهم في جميع المشاكل التي تخص المسائل المشتركة واتفقوا أيضا على اجتماع دوري لوزراء الخارجية على الأقل مرة في السنة لبحث مسائل الأمن التي تخص هذه المنطقة، واستمرار التعاون بين الأركان العامة الثلاث في المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية، وحل أي صراع قد ينشأ بينهم، والكف عن الانضمام إلى الأحلاف خارج المعاهدة"⁽³⁸⁾، فضلا على إن هذه المعاهدة لا تؤثر على التزامات تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي .

ويتضح من ذلك، إن دول حلف شمال الأطلسي اعتبرت يوغسلافيا منطقة من الدرجة الثانية، لذا لم يقيدوا أنفسهم بالدفاع عنها، وبالتالي فقد تركت تلك الدول اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بهذا الموضوع للظروف أو الأوضاع السياسية والعسكرية، وقد انتقد الاتحاد السوفيتي المعاهدة بشدة على اعتبار انه حلف عدائي وانه موجه ضد السوفييت، ولكن من جانب آخر عد المراقبون السياسيون الغربيون تلك المعاهدة بأنها استطاعت أن تسد الثغرة في الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي كما إنها مهدت فرصة التقارب بين يوغسلافيا وإيطاليا، وذلك لوجود خلاف بين الدولتين حول منطقة "تريسته"⁽³⁹⁾.

حاولت تركيا من جانبها ضم إيطاليا إلى معاهدة البلقان، إذا قام وزير خارجيتها فؤاد كوبورلو وعدد من الزعماء الأتراك بزيارات متعددة لروما، إلا أنها لم تثمر بشيء سوى تأكيد إيطاليا ولائها إلى حلف شمال الأطلسي، فأخذت تركيا على عاتقها تسعى لتحويل هذه المعاهدة إلى معاهدة حقيقية، وبالفعل فقد وقعت الدول البلقانية الثلاث في "بليد" على حلف البلقان في التاسع من آب 1954 واعترف ميثاق الحلف بالتزامات تركيا واليونان بحلف شمال الأطلسي، كما جاء فيه إن العدوان على أية دولة من الدول الأعضاء يعد عدوانا على الجميع، وقررت الدول الأعضاء في الحلف على إنشاء مجلس دائم يظم وزراء الخارجية يجتمع مرتين كل سنة على الأقل وتأسيس مجلس استشاري للحلف⁽⁴⁰⁾.

ولكن على الرغم من أن فكرة الحلف البلقاني قد لاقت ترحيبا من قبل الرأي العام البلقاني إلا إن يوغسلافيا كانت في استياء تام للنتائج التي تحققت عن طريق حلف البلقان، لأن إنتاجها ووارداتها كانا يسيران ببطء ومن وجهة نظر الاقتصاديين اليوغسلافيين، إن الجانب الاقتصادي لحلف البلقان قد اضر كثيرا بالصادرات اليوغسلافية في الأسواق التركية واليونانية، وإن فكرة هذا التعاون كانت بإيعاز من دول حلف شمال الأطلسي، ومن هنا فإن هذا التنسيق لا يتوجب بالضرورة أن يتحقق عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي⁽⁴¹⁾.

ترتب على ذلك أن أخذت يوغسلافيا ترغب بتحسين علاقاتها مع روسيا وإعادتها إلى حالتها الطبيعية، ومن جهة أخرى أخذت روسيا تبذل مجهوداً كبيراً في الناحية السياسية لأضعاف الجبهة الغربية وذلك بوضع العراقيل والعقبات أمام انضمام ألمانيا الغربية للحلف الأوروبي، ولأجل التقرب من يوغسلافيا فقد أرسلت روسيا وفداً مكون من شخصيات روسية بارزة إلى بلغراد ليس فقط لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين بل أرادت روسيا أن تعطي ليوغسلافيا دوراً مهماً للدعاية السوفيتية بحب السلام⁽⁴²⁾.

وفي الحقيقة كانت هناك عوامل قد اعترضت مسار الحلف فلم يدم طويلاً، وبدأ يفقد قوته في ربيع عام 1955 ومن هذه العوامل⁽⁴³⁾، التقارب الذي حصل بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، ولاسيما إن القادة الجدد في الاتحاد السوفيتي أعلنوا عن رغبتهم في التخلي عن سياسة ستالين وتصحيح أخطائه ولتحقيق هذا الغرض قام خروشوف وبولفانين بزيارة بلغراد في مايس 1955 والخلافات التي حصلت بين تركيا واليونان حول قضية قبرص، فقد أسدت مشكلة قبرص العلاقة بين تركيا واليونان، وقد حاولت تركيا أن تقنع حلفائها الغربيين بأن الأمور في اليونان غير مستقرة وإنها قد تتحول إلى الشيوعية في أي وقت ولذلك ينبغي أن لا يسمح لها بالسيطرة على قبرص التي لا تبعد عن حدود تركيا بأكثر من (43) ميلاً، وقد حدث في عام 1955 أن وصل إلى علم الأتراك قيام مظاهرات ضد تركيا في سالونيك فرد الأتراك على ذلك بأن قاموا في السابع من أيلول 1955 بتدمير ثلاثة أرباع الكنائس الأرثوذكسية في استانبول كما قاموا بسلب المتاجر والمساكن في المدينة ولم يحاول البوليس منع هذه الحركة، مما اضطر الجيش إلى التدخل والقضاء على هذه الفتنة، وبالرغم من تعويض الحكومة المصابين وإصلاح التخريب والاعتذار إلى الحكومة اليونانية، إلا إن العلاقات بين تركيا واليونان بقيت متوترة بسبب المشكلة القبرصية⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك لا بد من القول انه إذا كان حلف البلقان قد قوى الجناح الأيمن لحلف شمال الأطلسي، فإن حلف البلقان الذي جاء بدافع من الدول الغربية لم يرس على قواعد متينة تمكنه من تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول تتباين أنظمتها السياسية والاقتصادية فكان بحق وليد لظروف وملابسات دولية زال الحلف على أثرها .

خامساً: تركيا ومنظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد):

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بالشرق الأوسط، فمن ناحية الاستراتيجية، كان ينظر إلى المنطقة على أنها مصدر النفط ومركز الاتصالات، ودرع أفريقيا والمحيط الهندي، وهي لا تقل أهمية من حيث كونها قاعدة هجومية لا يمكن الاستغناء عنها ضد الاتحاد

السوفييتي، إلا إن الشرق الأوسط كان يعد من مسؤولية بريطانيا، وذلك بسبب دور بريطانيا التاريخي وسيطرتها على القواعد العسكرية في المنطقة ككل⁽⁴⁵⁾.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن إنشاء منظمة دفاع إقليمية في الشرق الأوسط، ففي أيلول 1951 طرحت الولايات المتحدة وبريطانيا فكرة "قيادة الشرق الأوسط" وهو تحالف مضاد للاتحاد السوفييتي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا، كما وجهت الدعوة لمصر لتكون من الدول المؤسسة لهذا التحالف، وذلك لأهمية منطقة السويس الاستراتيجية، غير إن فكرة قيادة الشرق الأوسط عدلت خلال النصف الأول من عام 1952 إلى مشروع أمريكي بريطاني مشترك لإقامة منظمة للتخطيط مقرها "قبرص" تسمى "منظمة دفاع الشرق الأوسط" وذلك بعد أن رفضت مصر الانضمام إلى المشاريع الدفاعية الغربية وهو ما أدى إلى إعاقة تنفيذ مشاريع الدفاع الشرق أوسطية⁽⁴⁶⁾.

وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في استدراج مصر وباقي الدول العربية للدخول في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، قام وزير خارجيتها (جون فوستر دالس) بزيارة دول المنطقة في أيار 1953 وحثها للمشاركة في حلف الحزام الشمالي للاتحاد السوفييتي، فتوصل إلى تشجيع تركيا والباكستان وربما العراق على إقامة منظمة دفاعية إقليمية في مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولذلك وجدت الدول الغربية في تركيا المنفذ لسياستها في تلك المنطقة، ومن هنا فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا لتنفيذ تلك المشاريع واعتبرتها كمثل شرقي للدفاع الغربي⁽⁴⁷⁾.

بدأت الخطوة الأولى لتنفيذ خطة (جون فوستر دالس) عن الحزام الشمالي بعقد تركيا اتفاقية صداقة وأمن جماعي مع باكستان في الثاني من نيسان 1954⁽⁴⁸⁾، وهي تدعو إلى تنمية العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية، وقد أكدت نصوص المعاهدة "على إنها تبقى مفتوحة لأي دولة تروم الاشتراك فيها"⁽⁴⁹⁾.

وتكمن أهمية الاتفاقية التركية - الباكستانية في التفكير الأمريكي على بيان سياسة مجلس الأمن القومي في تموز 1954، فبعد التأكيد على المصالح في الشرق الأوسط، والاعتراف بتراجع النفوذ البريطاني، وإن الاتفاقية خطوة باتجاه خلق ترتيب دفاعي إقليمي محلي يضم إيران والعراق⁽⁴⁹⁾.

وبالفعل أولى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد فكرة الحلف جل اهتمامه وأخذ يعلن عن قبول العراق للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وشرع في إعداد الاستعدادات الداخلية للدخول إلى الملف التركي الباكستاني، وذلك بعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على منح العراق مساعداتها العسكرية⁽⁵⁰⁾.

وترتب على ذلك أن عقدت تركيا اجتماعاً في أنقرة ضم وزراءها المفوضين في الدول العربية لبحث موضوع موقف الأقطار العربية من الحلف التركي الباكستاني، واستطلاع نوايا الدول العربية ومدى استعدادها لتأسيس جبهة ضد الاتحاد السوفيتي⁽⁵¹⁾.

ويبدو أن ذلك الاجتماع جاء بدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أثر زيارة رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس لواشنطن.

وفي تشرين الأول 1954، زار رئيس الوزراء نوري السعيد العاصمة التركية أنقرة للترويج لإمكانية عقد معاهدة عراقية تركية، ومع أن المحادثات كانت غير حاسمة، فقد أكد عدنان مندريس لواشنطن أنه سوف يقام خلال ستة أشهر "نمط للدفاع عن الشرق الأوسط بطريقة مرضي الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص".

وبالفعل فقد زار عدنان مندريس بغداد في الثالث عشر من كانون الثاني 1955 واتفق مع نظيره العراقي نوري السعيد على نشر بيان مشترك يتعهدان فيه بالتوقيع على معاهدة تهدف إلى التعاون في حال وقوع اعتداء خارجي أو داخلي، وهي معاهدة مفتوحة أمام الدول الأخرى⁽⁵²⁾.

ويبدو أن تركيا لم تهدف إلى مجرد اتفاق ثنائي مع العراق، وإنما كانت تهدف إلى اتفاق يشمل الأقطار العربية كلها، والدليل على ذلك أن رئيس وزرائها زار كل من سوريا ولبنان بعد زيارته للعراق وتباحث مع زعمائها ودعا البلدان للاشتراك في الاتفاق، إلا إن الحلف العراقي التركي المنوي توقيعه قد لاقى معارضة قوية في اجتماع رؤساء الوزارات العربية في القاهرة في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1955، كما اجتمع وزير خارجية مصر الدكتور محمود فوزي مع رفيق زورلو سفير تركيا في القاهرة، وأبلغ زورلو الدكتور محمود فوزي بأن بلاده متمسكة بحلفها الجديد مع العراق وأنها مصممة على تنفيذه في أقرب وقت ممكن، كما أكد "أن العسكريين من رجال الدولتين يدرسون في الوقت الحاضر الوسائل الإيجابية لتنسيق الخطط الدفاعية بين الدولتين"⁽⁵³⁾.

وتحقيقاً لذلك، وقع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في بغداد في الرابع والعشرون من شباط 1955 على الميثاق العراقي التركي للتعاون المتبادل والذي كان موضوع المحادثات بين الحكومتين العراقية والتركية، وتمت مصادقة مجلس الأمة العراقي عليه في السادس والعشرين من الشهر نفسه، بعد إن نال موافقة أغلبية الأعضاء في المجلس المذكور⁽⁵⁴⁾، وهكذا لم يعد أمام تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لتكملة النطاق الاستراتيجي لهذا الحلف، وقد عرف فيما بعد باسم (حلف بغداد) بعد انضمام بريطانيا إليه في الثلاثون من آذار 1955، وباكستان في الأول من تموز 1955 وإيران في تشرين الأول من العام نفسه كما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً مراقباً في لجانه⁽⁵⁵⁾.

وبذلك أصبح الحلف يضم خمسة أعضاء، مقره الرئيس العاصمة العراقية بغداد، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية على أثر تكوينه اتصالاً يهدف إلى تنسيق الخطط وتوصيل المساعدات، وعين السفير الأمريكي في بغداد مسؤولاً دائماً عن الاتصالات السياسية والملحق العسكري مسؤولاً عن الاتصال العسكري، وشارك الاثنان كمراقبين في الجلسة الافتتاحية لمجلس حلف بغداد التي عقدت في العاصمة العراقية بغداد في الحادي والعشرون من تشرين الثاني 1955⁽⁵⁶⁾.

صادق المجلس الوطني التركي الكبير على ميثاق حلف بغداد في 26 شباط 1955، وقد صرح رئيس وزراء تركيا بتلك المناسبة قائلاً: "وهكذا لم يعد الشرق الأوسط يبدو كما لو كان فراغاً من ناحية الأمن والسلم، وسيتحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار، وسيصبح منطقة سليمة تقوم سلامتها على أساس متين"⁽⁵⁷⁾.

تطورت العلاقات العراقية - التركية بعد التوقيع على ميثاق حلف بغداد، ففي الخامس من آذار قام رئيس الجمهورية التركية جلال بايار بزيارة العراق، ورد الملك فيصل الثاني الزيارة في السادس والعشرون من حزيران 1955، تبودلت خلال الزيارتين الكلمات التي عبرت عن قناعة الحكومتين لما توصل عليه الطرفان، وإن تلك العلاقات سوف تؤدي إلى ربط مقدراتهما في حالتي الحرب والسلم، ومن أجل توسيع نطاق الحلف زار نوري السعيد تركيا وتباحث مع عدنان مندريس التطورات الأخيرة على العلاقات العراقية مع الدول العربية⁽⁵⁸⁾.

أوجد حلف بغداد مشاكل عديدة للاتحاد السوفيتي، إذ فرض الحلف الحصار على السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، مما يعد بحد ذاته وضع العراقيل أمام تدفق المساعدات العسكرية إلى أقطار الشرق الأوسط، كما إن استخدام القوى الكبرى أراضي كل من تركيا واليونان كقواعد للأسلحة الذرية فضلاً عن إنشاء حلف عسكري جديد على طول حدودها الجنوبية وإن أي هجوم يقع أي من أعضاء حلف بغداد أو حلف شمال الأطلسي سوف يؤدي إلى اشتراك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مما يمكن أن يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة⁽⁵⁹⁾.

ويبدو إن تكوين حلف بغداد هو ليس للدفاع عن السلام كما يدعيه أصحابه بل جاء ليكمل الحلقة المتممة لمنظمتي شمال الأطلسي وجنوب شرقي آسيا، مكملة معها الطوق الشمالي العالمي، بوصفه الطوق الشمالي حول الاتحاد السوفيتي، وتكوين كتلة عالمية عدوانية مناقضة لميثاق هيئة الأمم المتحدة، وما التلويح بالخطر الشيوعي على الشرق الأوسط إلا وسيلة مفضوحة لمقاومة كل حركة وطنية تحررية ضد الاستعمار، ولتغطية أطماع المستعمرين وعدوانهم الإجرامي⁽⁶⁰⁾.

تتابعت الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد إعلان مصر تأميم قناة السويس في السادس والعشرون من تموز 1956، وما أعقبه من عدوان بريطاني فرنسي صهيوني، وظهور ما يعرف

ب-(مبدأ أيزنهاور) في الخامس من كانون الثاني 1957، وبدأت تهديدات دول ميثاق بغداد وبخاصة تركيا والعراق و الولايات المتحدة الأمريكية، بزعم أن النظام فيها يتجه نحو الشيوعية، واجهت خلالها سورية خطر الاعتداء المسلح عليها، إذ شهدت منطقة الحدود السورية مع تركيا مناورات عسكرية تركية، تقدمت على أثرها الحكومة السورية بمذكرة احتجاج إلى تركيا على العمليات العسكرية على حدودها، ولم تسحب تركيا قواتها العسكرية من الحدود السورية إلا في كانون الأول 1957 وتحت ضغط الاتحاد السوفيتي⁽⁶¹⁾.

ولما حدثت الوحدة المصرية - السورية في الأول من شباط 1958 استقبلت الحكومتين التركية والعراقية الخبر بالتشاور، حيث بعث رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تلك الوحدة جاء فيها: "إن تطورات الموقف في حاجة إلى إعادة تقدير. فقد نمت أمس وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة ملايين، واستيقظت صباح اليوم، وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة وثلاثون مليوناً"⁽⁶²⁾.

وينبغي القول أنه عندما أطيح بالنظام الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز 1958 وأعلنت الجمهورية، أفصحت الحكومة التركية عن نيتها بالتدخل في الأوضاع الداخلية للعراق، وتحركت القوات العسكرية التركية إلى منطقة الحدود الجنوبية، إلا إن النشاط الأمريكي القوي وإبداء النصيحة لرئيس الوزراء عدنان مندريس حال دون ذلك، فأقدمت الحكومة التركية على الاعتراف بالنظام الجديد في العراق في الحادي والثلاثون من تموز 1958⁽⁶³⁾.

وبعد انسحاب العراق من حلف بغداد سمي بالحلف المركزي، (السنكو) والذي أصبح لا يمارس شيئاً يذكر في السياسة الدولية سوى أنه كان أداة للتنسيق السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول الموقعة عليه، وتحت تلك الظروف انسحبت إيران رسمياً من الحلف المركزي بعد قيام الثورة فيها وذلك في آذار 1979، وتبعتها تركيا حيث أعلنت انسحابها من الحلف في السادس من آذار 1979 بعد أن أعلنت الحكومة التركية برئاسة بولاند أجاويد بأنها سوف تضع حداً للعمل باتفاقيات الحلف العسكري⁽⁶⁴⁾.

وفي الحقيقة إن انسحاب تركيا من المعاهدة المركزية قد جاء نتيجة للاستياء التركي من سياسة الأحلاف العسكرية، التي أفقدتها صداقتها ومصالحها مع العديد من الدول المحايدة ودول عدم الانحياز وبالأخص الدول العربية، ولو أن تركيا لم تكن تعاني من الضعف في اقتصادياتها لكانت قد انسحبت من حلف شمال الأطلسي هو الآخر، لاسيما وإن الأحلاف قد فقدت أهميتها العسكرية.

الاستنتاج:

كان لانضمام تركيا إلى الأحلاف العسكرية الغربية نتائج كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي المجال الداخلي كانت أهم النتائج هي:

❖ ظهور الأحزاب القومية المناهضة للحركة الشيوعية في تركيا، تمثلت بحزب الحركة القومية بزعامة ألب أرسلان توركش وبعض الجماعات الدينية الأخرى كالحزب النورسي - نسبة إلى رئيسه سعيد النورسي، وحزب الإنقاذ الوطني بزعامة نجم الدين أربكان - لمكافحة الحركة الشيوعية في الداخل عن طريق تكوين مليشيات عسكرية.

❖ أدى اعتماد تركيا على المساعدات الأمريكية إلى بروز مشاكل اقتصادية كبيرة، حيث أن معظم الأزمات الاقتصادية تعود إلى السياسة الاقتصادية التي أتبعها الحكومة التركية بعد ارتباطها بالأحلاف العسكرية منذ بداية الخمسينيات، فكانت تلك الأزمات سبباً في غياب القطاع العام وانتشار البيروقراطية في الجهاز الإداري التركي، وأن تركيا بعد عام 1955 أخذت تنفق جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الجانب العسكري، فأثر ذلك سلباً على الاقتصاد التركي، إذ خصصت تركيا من ميزانيتها السنوية (40%) للمصروفات العسكرية كي تحتفظ بجيش قوي يبقى أحد العناصر الثابتة والرصينة لقواعد حلف شمال الأطلسي في شرقي البحر الأبيض المتوسط .

❖ كان لإخفاق الحكومات المتعاقبة في تركيا في تحقيق برامجها الإصلاحية أن شجعت الأحزاب السياسية على مناقشة السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة والتي تتمثل في النماذج الاقتصادية الغربية والبناء الديمقراطي للدولة والسياسات الخارجية، ونتيجة تلك التطورات التي طرأت على القوى الاجتماعية في تركيا ظهر اتجاه يدعو إلى ضرورة أبعاد تركيا عن الغرب، ونبذ النموذج الغربي في السياسة الداخلية وعدم منحها المساندة القوية في الجهود الرامية نحو الاندماج الاقتصادي مع الغرب خاصة بعد قرار الحظر الذي أتخذته الكونكرس الأمريكي ضد تركيا .

❖ كان لارتباط تركيا بالأحلاف العسكرية الغربية، قد أدى بالمحصلة النهائية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لتركيا وتمثل ذلك بانقلاب السابع والعشرون من أيار 1960 كما أخذ اهتمام الغرب بتركيا يزداد مع ازدياد نشاط الجماعات الدينية خوفاً من عودة التعاليم الدينية إليها، ولكن بالرغم من ذلك كله أستطاع حزب الإنقاذ الوطني وهو حزب ديني أن يغزو الريف التركي ويستقطب في عضويته مجموعة كبيرة من الشباب في أوساط الجامعات التركية والمؤسسات الأخرى، فكان لها دور كبير في دفع الحكومة التركية إلى إقامة المؤتمر الإسلامي في استانبول بين العاشر - الثامن عشر من أيار 1976 .

❖ تمكنت تركيا بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي أن تأخذ موقعها في منظمات أوربية متعددة، إذ اشتركت في المجلس الأوربي والسوق الأوربية المشتركة وهيئة الطاقة الدولية،

فضلاً عن العديد من اتفاقيات الصداقة والتعاون الاقتصادي مع الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

❖ كان لظهور نظرية التعايش السلمي التي تبناها القادة السوفيت بعد وفاة ستالين، قد أفقد حلف شمال الأطلسي أهميته العسكرية، فأخذت تركيا تتبنى سياسة جديدة تقوم على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي لا يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الذاتية والقومية لتركيا، ففتح بذلك الباب لتطوير علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي والعالم الثالث، بعد أن كانت أسيرة السياسة الخارجية الأمريكية .

❖ شكل ظهور مفهوم الوفاق الودي ومؤتمر التعاون ومؤتمر هلسنكي عاملاً في الانفراج بين المعسكرين الاشتراكي والغربي في مجال العلاقات الدبلوماسية، فأخذت تتبع في إطار حلف شمال الأطلسي سياسة متعددة الأوجه، إذ أقامت علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الغربية في الثالث من كانون الثاني 1973، ولم تقتصر على ذلك فحسب بل انطلقت تقيم علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الأخرى .

الهوامش

1- تبلغ مساحتها 780.567 كم2 منها 24.000 كم2 في أوروبا و 756.567 كم2 في آسيا ويبلغ طول حدودها 2753 كم: منها 877 كم مع سورية و 610 كم مع روسيا و 269 كم بلغاريا و 330 كم مع العراق و 454 كم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود و 1577 كم على البحر المتوسط، و 2705 كم على بحر إيجه و 172 كم على الدردنيل و 90 كم على البوسفور و 927 كم على بحر مرمرة. للتفاصيل ينظر: رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى إربكان، القاهرة، دار الشروق، 1999، ص183-185

2- جورج لنشوفنسكي، الشرق الأوسط والشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1965، ص350-352 .

3- براهيم خليل الأحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، 1987، ص47-48 .

4- لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة سمويح فوق العادة، بيروت، دار عويدات، 1970، ص116-117؛ سيد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص87-88.

5- ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، بيروت، المكتب التجاري، 1962، ص123-125.

6- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص29-32 .

7- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي حسين، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، ص188-189 .

8- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص30-31 .

- 9- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية، 1975، ص114.
- 10- صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية ميثاق سعد آباد . معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثلات العراقية في استانبول وأقرة 1930-1953، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص357.
- 11- خورشيد حسين دلي، المصدر السابق، ص30-31 .
- 12- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص114.
- 13- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص457.
- 14- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، المطبعة الوطنية، 1981، ص81-83.
- 15- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص117.
- 16- المصدر نفسه، ص120-121.
- 17- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص96.
- 18- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص460 .
- 19- صلاح الدين عبد القادر، أضواء على بعض الأحلاف والاتفاقيات والمنظمات الدولية، بغداد، مطبعة التايمس، 1971، ص43.
- 20- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص123-128.
- 21- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ج1، ص281.
- 22- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية - التركية 1958-1968، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1998، ص44.
- 23- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص193.
- 24- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ج1، ص281.
- 25- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص66-67.
- 26- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص193.
- 27- محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص281.
- 28- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص66-67.
- 29- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص193.
- 30- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص130 - 131 .
- 31- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص131-132.
- 32- أحمد نوري النعيمي، تركيا و حلف شمال الأطلسي، ص132.
- 33- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص133.
- 34- إبراهيم زرقانه، تركيا، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د.ت، ص25-26 .
- 35- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص137.

- 36- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية . الحلف البلقاني، في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا 1936-1957، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص249.
- 37- أحمد نوري النعيمي، تركيا و حلف شمال الأطلسي، ص167-168.
- 38- صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص266-268.
- 39- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص138
- 40- إبراهيم زرقانه، المصدر السابق، ص26.
- 41- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية- الفرنسية- التركية . الحلف البلقاني، ص270
- 42- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص171 .
- 43- المصدر نفسه، ص174.
- 44- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص178-179.
- 45- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية- الفرنسية- التركية، ص327-333.
- 46- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص142.
- 47- إبراهيم زرقانة، المصدر السابق، ص26 .
- 48- ديفيد ليش، الشرق الأوسط والولايات المتحدة (إعادة تقييم تاريخي وسياسي)، ترجمة أحمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص166.
- 49- حسين فوزي النجار، مع الأحداث في الشرق الأوسط 1946-1956، الموصل، 1957، ص140.
- 50- إبراهيم زرقانة، المصدر السابق، ص126-127.
- 51- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، ص233.
- 52- ديفيد ليش، المصدر السابق، ص169.
- 53- صدام خليفة عبيد حسين العبيدي، سورية وقضايا المشرق العربي 1946-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2008، ص154.
- 54- ديفيد ليش، المصدر السابق نفسه، ص172.
- 55- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، ص238-239.
- 56- عزيز شريف، من حلف بغداد إلى تحرير القتال، بيروت، دار الجلاء، 1956، ص28-31.
- 57- صلاح الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص7.
- 58- ديفيد ليش، المصدر السابق، ص178.
- 59- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص140-242.
- 60- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص66.
- 61- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص188-189.
- 62- عزيز شريف، المصدر السابق، ص34-35.
- 63- صدام خليفة عبيد حسين العبيدي، المصدر السابق، ص198.
- 64- محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص80.